



مقدمة:

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، وبعد :
فإن من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي تواجه دول العالم على اختلافها التضخم النقدي الذي يتهدد اقتصاديات كثير من الدول ويزعزع استقرارها ويعيق نموها أو يربكه. والذي رشح التضخم النقدي لهذا التأثير الواسع ما يترتب عليه من آثار كثيرة تطل جوانب عديدة من حياة الناس، سواء الدينية والدنيوية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولما كان التضخم النقدي بهذه المنزلة فقد تنادى الاقتصاديون وخبراء المال والمختصون في مراكز البحوث والدراسات الاقتصادية في العالم لدراسة التضخم النقدي: حقيقته وأسبابه وآثاره ووسائل معالجته. ولم تكن الدراسات الفقهية والبحوث الشرعية في منأى عن دراسة أحكام التضخم النقدي وبحث المسائل الشرعية المترتبة عليه، فقد تناول جماعة من الباحثين الشرعيين بعض المسائل المترتبة على التضخم النقدي بالدراسة والبحث. بل إن مجمع الفقه الإسلامي بجمدة، وهو مجمع علمي فقهي، كرر النظر والبحث في بعض مسائل التضخم النقدي عدة مرات في عدة دورات: في دورة المجمع الثالثة، والدورة الخامسة، والدورة الثامنة، والدورة التاسعة، وكذلك في دورته الأخيرة الدورة الثانية عشرة المنعقدة في الرياض عام 1421هـ، وهذا مما يبرز أهمية هذا الموضوع، وعناية الباحثين الشرعيين به.

المبحث الأول: تعريف التضخم النقدي

التضخم مصدر للفعل تَضَخَّمَ، وأصله الثلاثي ضخم يدل على العظم في الشيء، فالضخم ((العظيم من كل شيء أو العظيم الجرم))⁽¹⁾.

أما تعريف التضخم النقدي عند علماء الاقتصاد فله عدة تعريفات تمثل في الحقيقة تنوع الاتجاهات الاقتصادية

(1) القاموس المحيط، مادة (ضخم)، ص (1020). وينظر: لسان العرب، مادة (ضخم) (353/12).



في تفسير التضخم ووصفه. وهذه التعريفات هي:

أولاً: التضخم النقدي «هو ارتفاع مطرد في المستوى العام للأسعار».

وهذا الاتجاه في تعريف التضخم النقدي هو الأكثر انتشاراً وشيوعاً بين الاقتصاديين، بل قد لا يذكر غيره في كثير من كتب الاقتصاد، والمعاجم اللغوية الإنجليزية.

وهذا التعريف يفيد أن التضخم النقدي إنما يكون بالارتفاع العام لأسعار السلع والخدمات على اختلافها، فارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات لا يُعدُّ تضخماً حتى يكون ارتفاعاً عاماً في جميع أسعار السلع والخدمات. ويفيد أيضاً أنه لا بد أن يكون الارتفاع في الأسعار مستمراً، فالارتفاع الطارئ ولو كان عاماً لا يُعدُّ تضخماً حتى يكون مستمراً.

ثانياً: التضخم النقدي « هو الزيادة الملموسة في كمية النقود».

وهذا التعريف مبني على أن المتغير الأساسي والمحدد لمستوى الأسعار هو كمية النقود، فالزيادة في كمية النقود هي أساس التضخم، وهذا التفسير للتضخم النقدي هو ما يعرف في علم الاقتصاد بالنظرية الكمية للنقود.

ثالثاً: التضخم النقدي «حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن

قدرة العرض».

وهذا التعريف للتضخم النقدي يجمع ما في التعريفين السابقين، ويتميز عنهما بما يأتي:

1. أن الارتفاع في الأسعار الذي يوصف به التضخم النقدي ارتفاع متواصل الصعود؛ لأن ((طابع التضخم أنه ارتفاع تراكمي في الأسعار)).

2. بيان السبب الذي ينتج عنه التضخم النقدي، وهو الزيادة في الطلب على استهلاك السلع والخدمات أو على الاستثمار فيها زيادة تفوق وتتجاوز قدرة العرض الكلي لها، ولهذا تبدأ الأسعار في الارتفاع، فيحدث التضخم في الاقتصاد.



فهذا التعريف يعبر ((عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة، وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها)).

أما تعريف التضخم النقدي عند الفقهاء فلم يُقف لهم على تعريف لهذا المصطلح؛ لأنه حديث الاستعمال فيما يدل عليه من معنى، أما من حيث التكييف الفقهي للتضخم النقدي فقد ذهب جماعة من الفقهاء والباحثين إلى أن التضخم الذي يعتري النقود الورقية هو من قبيل رخص النقود الاصطلاحية الفلوس الذي تكلم عنه الفقهاء المتقدمون⁽²⁾. ووجه هذا أن الأوراق النقدية نقود اصطلاحية، والتضخم النقدي الذي يعتريها انخفاض في قيمتها الشرائية التبادلية، وهذا هو الذي عبر عنه الفقهاء المتقدمون برخص النقود.

المبحث الثاني: تعريف الديون وأنواعها وأسبابها

• تعريف الديون:

الديون في اللغة: جمع دين. ولللفظ الدين في اللغة عدة استعمالات: منها أن الدين يطلق على كل شيء غير حاضر. ومنها أنه يطلق أيضاً على الإعطاء بأجل، ويطلق أيضاً على القرض، وعلى ثمن المبيع⁽³⁾.

أما الدين في اصطلاح الفقهاء فله استعمالان:

الأول: استعمال الدين بمعناه العام، وهو ما يثبت في الذمة⁽⁴⁾.

فيشمل الدين بهذا المعنى كل ما يشغل ذمة الإنسان من الحقوق المالية، والحقوق غير المالية؛ من حقوق الله عز

(2) ينظر: شرح القواعد الفقهية للزرقا ص (174)، قاعدة المثلي والقيمي في الفقه الإسلامي ص (203)، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (290/1)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها ص (400)، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية ص (275)، أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض ص (111)، مجلة المسلم المعاصر، تقلبات القوة الشرائية، للدكتور شوقي دنيا، العدد (41)، ص (66)، آثار التضخم على العلاقات التعاقدية للدكتور رفيق المصري ص (17)، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، حكم الشرع في تعديل ما ترتب بذمة المدين، للشيخ بن بيه، العدد (30)، ص (9، 33)، مجلة البحوث الإسلامية، قيمة النقود وأحكام تغيراتها في الفقه الإسلامي، محمد علي بن حسين الحريري، العدد (40)، ص (343).

(3) ينظر: لسان العرب، مادة (دين) (167/13)، القاموس المحيط، مادة (دين)، ص (1546)، مختار الصحاح، مادة (دين)، ص (217).

(4) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (354)، مجمع الأنهر (315/2)، الفروق للقراني (134/2)، حاشية الدسوقي (334/3)، المنتور في القواعد (250/2)، (316/3)، مغني المحتاج (130/2)، القواعد لابن رجب ص (194)، الإنصاف (38/3).



وجل، ومن حقوق الخلق. فكل ما يثبت في الذمة ويطالب الإنسان بوفائه من مال ومنفعة وعمل عبادي كالصلاة، أو عمل عادي كإحضار شخص إلى مجلس الحكم مثلاً، فهو نوع من الدين على هذا الاستعمال⁽⁵⁾.

الثاني: استعمال الدين بمعناه الخاص، وهو ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته⁽⁶⁾.

فيقتصر الدين بهذا المعنى على جميع الحقوق المالية فقط، سواء ثبتت بمعاوضة أو إتلاف أو قرض، أو ثبتت حقاً لله تعالى كالزكاة⁽⁷⁾.

• أنواع الديون:

لليدين أنواع متعددة تختلف باختلاف الاعتبارات التي يجري تصنيف الديون على ضوءها. ومن أمثلة تلك الاعتبارات التي يجري تصنيف الديون وفقها:

أولاً: تقسيم الدين باعتبار وقت أداء الدين.

وينقسم الدين بهذا الاعتبار إلى نوعين: دين حال، ودين مؤجل.

ثانياً: تقسيم الدين باعتبار صاحب الدين ومستحقه.

وينقسم الدين بهذا الاعتبار إلى نوعين: دين الله، ودين العبد⁽⁸⁾.

(5) ينظر: دراسات في أصول المداينات ص (13)، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (840-839/2)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، التصرف في الديون، للدكتور الصديق الضير، المجلد (7)، العدد (2)، ص (72-73).

(6) ينظر: شرح فتح القدير (221/7)، غمز عيون البصائر (5/4)، حاشية الدسوقي (480/1)، التاج والإكليل (168/3)، المنشور في القواعد (250/2، 316/3)، نهاية المحتاج (167/6)، الدر النقي (348، 493/1).

(7) ينظر: دراسات في أصول المداينات ص (13)، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة (840-839/2)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، التصرف في الديون، للدكتور الصديق الضير، المجلد (7)، العدد (2)، ص (72-73).

(8) ينظر: غمز عيون البصائر (471/3)، الأشباه والنظائر للسيوطي ص (356)، الموسوعة الفقهية الكويتية (120-115/21)، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ص (164).



• أسباب الديون:

أما أسباب الديون التي تشغل بها الذمة فعدة متنوعة⁽⁹⁾، يمكن تصنيفها في مجموعتين:

المجموعة الأولى: الديون الناشئة عن الالتزامات التعاقدية.

وهي الديون التي تنشأ عن تعاقد بين طرفين أو أكثر: كضمن المبيع، ودين السلم، والقرض، والإجارة، والصدّاق، والخلع، وما أشبه ذلك.

المجموعة الثانية: الديون الناشئة عن غير تعاقد.

وهي الديون التي تثبت في ذمة الإنسان من غير تعاقد، بل لوجود موجبها: كضمان الإلتلافات، والجنايات، والنفقات، وما أشبه ذلك.

المبحث الثالث: أثر التضخم النقدي في وفاء الديون

تُعدُّ مسألة الواجب في وفاء الديون على اختلاف أنواعها وأسبابها بعد حدوث التضخم النقدي أو زيادته من أبرز المسائل الفقهية المتعلقة بقضية التضخم النقدي، التي تناولها كثير من الباحثين في المجمع الفقهية والدراسات العلمية. وذلك لما يترتب على التضخم النقدي من نقص في قيمة الديون على اختلافها وتنوعها: كالقروض، والصدّاق المؤجّل، وعقود المداينات: كالبيع الآجلة، وكذلك العقود المستمرة الممتدة: كالإجارة الطويلة، وعقود المقاولات والتعهدات والتوريد وغيرها.

فمثلاً: إذا أقرض إنسان آخر مبلغاً من النقود الورقية، فطراً تضخم نقدي أو زادت نسبته فإن المدين سيوفي الدائن أقل مما أخذ منه بالنظر إلى القيمة الشرائية للنقود.

فإذا كان مقدار القرض ألف ريال سعودي، وكانت نسبة التضخم النقدي الحادث ثلاثين في المائة، فإنه إذا رد

(9) ينظر: مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، بيع الدين وسندات القرض وبدائلها الشرعية، سامي حمود، المجلد (7)، العدد (2)، ص (126)، الموسوعة الفقهية الكويتية (113-110/21).



المدين القرض بعد عام، فسيكون الدين قد فقد ثلاثين في المائة من قيمته بسبب التضخم النقدي، فتصير القيمة الشرائية للألف الريال عند ردها سبعمائة ريال فقط، وإن كانت من حيث العدد والقيمة الاسمية للنقود لم تتغير.

أما مثال زيادة نسبة التضخم النقدي فلو تمَّ الاتفاق بين طرفين على إنشاء مجمع سكني، وكانت مدة تنفيذ العقد أربع سنوات، وتكلفة المتر الواحد عملاً ومواد ألف ريال زمن التعاقد في حين كانت نسبة التضخم النقدي عشرين في المائة، وفي أثناء المدة زادت نسبة التضخم النقدي زيادة حادة بنسبة خمسين في المائة، فإن هذا سيفضي إلى ارتفاع تكلفة المتر بنسبة خمسين في المائة. فتكون تكلفة المتر بعد هذه الزيادة ألفاً وخمسمائة ريال. وهذا ارتفاع كبير يجعل تنفيذ العقد مرهقاً ضاراً بالنسبة للملتزم المتعهد بالإنشاء.

وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في وفاء هذه الديون والالتزامات، هل يكون بما جرى عليه التعاقد قبل انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود، أو يكون بغير ذلك؟

وقد تحصّل من النظر في كلام العلماء المعاصرين في هذه المسألة **سنة أقوال:**

• **القول الأول:** أن الواجب للدائن قيمة ما ثبت في ذمة المدين من الأوراق النقدية.

وهذا اختيار الشيخ أحمد الزرقا، وابنه الشيخ مصطفى، والدكتور القره داغي، وغيرهم.

• **القول الثاني:** أن الواجب للدائن مثل ما ثبت في ذمة المدين من الأوراق النقدية، ولا اعتبار لانخفاض القيمة التبادلية للنقود.

وهذا ما انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة⁽¹⁰⁾، وذهب إليه كثير من الفقهاء المعاصرين.

• **القول الثالث:** أن الواجب للدائن مثل ما ثبت من الأوراق النقدية في ذمة المدين، إلا إذا كان التضخم النقدي مفرطاً يلحق ضرراً كبيراً بالدائن، وحدُّ الكثير نقص ثلث القيمة التبادلية للنقود، فالواجب رد

(10) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (2261/3/5).



القيمة إلا في الودائع المصرفية.

وهذا ما انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثانية عشرة، وقد ذكروا وسيلة تحقيق ذلك⁽¹¹⁾.

- **القول الرابع:** أن الواجب للدائن مثل ما ثبت في ذمة المدين من الأوراق النقدية، إلا إذا ماطل المدين في وفاء ما وجب عليه، فطراً التضخم النقدي أو زادت نسبته أثناء مدة المماطلة، فهنا يجب أداء القيمة.

وهذا قول الشيخ عبد الله بن منيع⁽¹²⁾، والشيخ محمد الحاج الناصر⁽¹³⁾.

- **القول الخامس:** أنه إذا كان التضخم النقدي مفاجئاً مفزطاً، تغيرت به تكاليف وأسعار العقود الممتدة المتراخية التنفيذ تغيراً كبيراً، يحصل به ضرر كبير على الملتزم بالتنفيذ دون أن يكون منه إهمال أو تقصير، فإن للقاضي في هذه الحال تعديل الالتزامات العقدية، بحيث تتوزع الخسارة على طرفي العقد. كما يجوز للمتضرر أن يفسخ العقد فيما إذا لم يتم تنفيذه، إن رأى الملتزم في الفسخ مصلحة له، ويعطى الملتزم له تعويضاً عن الضرر الحاصل بالفسخ.

وهذا ما انتهى إليه المجمع الفقهي الإسلامي بمكة في دورته الخامسة⁽¹⁴⁾.

- **القول السادس:** عدم ترجيح قول معين في مسألة وفاء الدين على اختلاف أنواعه، بل تعالج كل مشكلة تنشأ عن التضخم النقدي على حدة، ويتحرى القاضي العدالة في حلها.
- وهذا قول الدكتور محمد شبير⁽¹⁵⁾.

(11) ينظر: البيان الختامي، التوصيات والمقترحات، للدورة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامي ص (2، 4).

(12) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (1848/3/5).

(13) ينظر: المصدر السابق (2185/3/5).

(14) ينظر: مجلة المجمع الفقهي الإسلامي (341/8).

(15) ينظر: المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ص (198).



❖ أدلة القول الأول:

استدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة أبرزها ما يأتي⁽¹⁶⁾:

1. أن انخفاض القوة الشرائية التبادلية للنقود الورقية يُعدُّ عيباً فيها؛ إذ القوة الشرائية التبادلية للنقود بمثابة الروح للبدن، منها تستمد النقود الورقية قدرتها على أداء جميع وظائفها. فنقصانها عيب مؤثر يحول دون إلزام الدائن بها؛ لكونها بعد نقص قيمتها الشرائية دون حقه الذي رضي به في العقد.
2. أن الواجب في الديون بذل مثل ما ثبت في الذمة، وانخفاض القيمة التبادلية للنقود الورقية يفوت ذلك؛ لأن المالين إنما يتمثلان إذا استوت قيمتهما، فمع انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود لا تتحقق المماثلة في الواقع؛ لنقص مالية الأوراق النقدية، فتجب القيمة للدائن.
3. أن الدائن بذل شيئاً منتفعاً به؛ ليأخذ شيئاً منتفعاً به. وفي إعطائه ما خفضت قيمته الشرائية التبادلية من النقود الورقية تفويت لأهم ما يقصد بالعقد، ولو وافق ما للدائن في العدد والصورة.
4. أن انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود الورقية بعد التعامل بها وقبل قبضها عيب حدث، وهي في يد المدين، فيكون من ضمانه، وإيجاب القيمة للدائن وسيلة لتحقيق هذا الضمان⁽¹⁷⁾.

يناقش هذا الدليل بما يأتي:

- أ. أن نقصان القيمة الشرائية التبادلية، وإن كان عيباً، إلا أنه غير مضمون على المدين، قياساً على عدم ضمان الغاصب نقصان سعر المغصوب مع أن يده عادية؛ لأنه فوات معنى لا عين⁽¹⁸⁾، فعدم التضمن في الديون بنقص القيمة من باب أولى⁽¹⁹⁾.

(16) غالب أدلة هذا القول هي أدلة القائلين بوجوب رد قيمة الفلوس عند رخصها، ينظر: ص (122-124).

(17) ينظر: تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية ص (298)، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها ص (397-398).

(18) ينظر: تبين الحقائق (91/6)، المغني (385/7).

(19) ينظر: المختارات الجلية للسعدي ص (125)، الموسوعة الفقهية الكويتية (10/25).



يجاب على هذا القياس من جهتين:

الأولى: أنه قياس على أصل مختلف فيه، فإن من الفقهاء من يرى تضمين الغاصب ما نقص من سعر المغصوب⁽²⁰⁾، فلا يصح القياس حينئذٍ؛ لأن من شرطه أن يكون الأصل متفقاً عليه.

الثانية: أنه قياس مع الفارق؛ لأن العين المغصوبة مقصودة لذاتها، أما النقود الورقية فإنها لا قصد في عينها، بل ولا نفع. وإنما المقصود قيمتها الشرائية التبادلية، فنقصان القيمة فيها كنقصان عين المغصوب. **ب.** أن المدين لم يفعل ما يوجب الضمان؛ لأنه لم يتسبب فيما طرأ من نقص في القيمة الشرائية التبادلية للنقود. كما أنه لا يمنع نقص قيمة النقود بسبب التضخم النقدي كونها في يد الدائن، بل سيطراً عليها من النقص نظير ما ينالها، وهي في يد المدين⁽²¹⁾.

يجاب: بأن هذه المناقشة متوجهة في الجملة؛ لأن المدين لم يكن منه ما يوجب الضمان من تعدٍ أو تفريط، لكن يمكن القول بأن «بقاء المال عند المدين أضعاف على الدائن فرصة استثماره، ولو إلى الحد الذي يحفظ له قيمة أصوله، مثلما أضعاف من اشترى نسيئة على البائع فرصة تنمية ماله، فاستحق زيادة الثمن الآجل على الحال»⁽²²⁾، ومن أجل هذا يضمن المدين ما حصل من نقص في القيمة الشرائية التبادلية للنقود.

5. أن رد مثل ما تم التعاقد عليه إلى الدائن بعد انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود الورقية يفوت رضا الذي هو شرط لصحة جميع عقود المعاوضات، كما قال سبحانه تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ}⁽²³⁾. والدائن لم يرض هذا العوض ولم يتعاقد عليه.

(20) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأناس (180/1)، روضة الطالبين (31/5)، الإنصاف (155/6).

(21) ينظر: أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي ص (565).

(22) مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، وجهة نظر في تغير قيمة النقود، عبد الجبار السبهاني، العدد (11)، ص (27).

(23) سورة النساء، من آية: (29).



❖ أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب هذا القول بعدة أدلة أبرزها ما يأتي⁽²⁴⁾:

1. أن انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود الورقية لا يطل ثمنيتها، فلا يجب على المدين غيرها.

يناقش هذا: بأن إيجاب القيمة للدائن ليس لبطلان ثمنية النقود الورقية، بل لنقصان قيمتها الشرائية التبادلية. وهو عيب يؤثر على جميع وظائفها. وهذا كافٍ في إيجاب القيمة للدائن؛ دفعاً للضرر عنه.

2. أن الأوراق النقدية مثلية فالواجب رد المثل للدائن، وذلك برد قدر ما ثبت في ذمته، ولو انخفضت قيمة النقود الشرائية التبادلية؛ لأنه لا يزول عنها بذلك وصف المثلية.

يناقش هذا بما يأتي:

أ. أن الأوراق النقدية يصدق عليها أنها مثلية في الوقت الواحد أو المتقارب، حيث إن قيمتها الشرائية التبادلية لا تختلف اختلافاً بيناً، لكن بالنظر إليها في أزمنة مختلفة، لا سيما في ظل التضخم النقدي فإنه لا يصدق عليها أنها مثلية؛ للتفاوت بين قيمتها في الزمانين، ولا عبرة بالمثلية الصورية الشكلية في مثل هذه الحال؛ لأن ((من لازم اعتبار المثل الصوري اعتبار ما فيه من المعاني التي تزيد بها القيمة))⁽²⁵⁾، فالواجب رد ((ما يجمع تلك الصفات كلها، حتى لا يفوت عليه شيء))⁽²⁶⁾.

ب. أن الأوراق النقدية نقود ائتمانية ليس لها قيمة استعمالية ذاتية، ((وبالتالي فما يقال عن مثلية القمح والشعير أو الذهب لا ينطبق عليها؛ لأن تلك الأعيان لها قيمة سلعية، وقد تقترن هذه القيمة السلعية بقيمة أخرى هي الثمنية كما في الذهب، لكن قيمة النقود الورقية تنحصر في قوتها الشرائية))⁽²⁷⁾. ويترتب على

(24) أدلة هذا القول هي في الجملة أدلة القائلين بعدم جواز رد القيمة فيما إذا رخصت الفلوس، وانظر: ص(126).

(25) تحفة المحتاج (44/5).

(26) تحفة المحتاج (228/4).

(27) مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، وجهة نظر في تغير قيمة النقود، عبد الجبار السبهاني، العدد (11)، ص (21).



إدراك هذا الوصف للورق النقدي أن لا يعتبر في المثلية المثلية الصورية، بل إذا اختلفت القيمة الشرائية التبادلية للورق النقدي فيجب انتفاء المثلية، ويجب رد القيمة. وقد ذكر الفقهاء لهذا نظائر منها رد الماء الذي أخذ في فلاة ومفازة، فإنه يضمن بقيمته في ذلك المكان مع أنه مثلي.

3. أن رد مثل الديون، ولو كانت قد نقصت قيمتها أقرب للعدل من رد القيمة؛ لأن مثل الدين ((مماثل له من طريق الصورة والمشاهدة))، أما القيمة فهي ((مماثلة له من طريق الظن والاجتهاد والأول مقدم))⁽²⁸⁾. **يناقش هذا:** بأن رد القيمة في الديون إذا طرأ تضخم نقدي جارٍ على سنن العدل الواجب في جميع المعاملات. وذلك «أن المالين إنما يتمثلان إذا استوت قيمتهما، وأما مع اختلاف القيمة فلا تماثل»⁽²⁹⁾. فردها بعد نقص قيمتها لا يتحقق به المثلية؛ لأن المثلية إنما تكون بالمثل من حيث الصورة والمعنى أو بالمثل من حيث المعنى أي القيمة⁽³⁰⁾. وبالرخص تتعذر المثلية الكاملة فتجب القيمة؛ لما فيه من الضرر على الدائن بنقص القيمة⁽³¹⁾.

4. أن إيجاب رد القيمة في الديون يفضي إلى فتح باب الربا؛ لأنه اعتياض عن الدين بأكثر منه.

يناقش هذا من وجهين:

أ. أن إيجاب رد القيمة ليس من باب الربا، بل هو من باب ضمان النقص الطارئ على الدين وتعويضه. فإن انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للأوراق النقدية يعد نقصاً وعبئاً حال كونها في يد المدين، فتكون من ضمانه.

ب. أن الزيادة هنا في مقابل ما طرأ من نقص القيمة الشرائية التبادلية، وهذا بخلاف الزيادة الربوية، فهي زيادة دون مقابل.

(28) المبدع (181/5).

(29) الدرر السنية (112/5)، ينظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (414/29).

(30) ينظر: المبسوط (16/14)، بدائع الصنائع (26/5-27، 160/6، 149/7)، المجموع شرح المذهب (107/10)، المغني (480/7).

(31) ينظر: المبسوط (30/14)، المنشور في القواعد (337/2)، كشف القناع (314/3)، شرح القواعد الفقهية للزرقا ص (174).



5. أن إيجاب القيمة في وفاء الديون هو تعديل في العقود الممتدة يفضي إلى اضطراب المعاملات والعقود⁽³²⁾.

يناقش هذا: بأن الاضطراب في المعاملات والعقود سببه حدوث التضخم النقدي في الأوراق النقدية، لا إيجاب القيمة أو تعديل ثمن العقود، وإنما قيل بذلك تخفيفاً للاضطراب الناتج عن انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود.

❖ أدلة القول الثالث:

1. أن من أهم مقاصد الشريعة في باب المعاملات والتجارات إقامة العدل ومنع الظلم، كما دلت عليه نصوص الكتاب، والسنة⁽³³⁾، وإجماع أهل العلم⁽³⁴⁾. وفي إيجاب رد مثل ما ترتب في ذمته من الدين، وإيجاب المضي في الالتزامات التعاقدية، دون اعتبار لما طرأ من نقص في القيمة الشرائية التبادلية للنقود إغفال لهذا الأصل الذي لا تستقيم معاملات الناس إلا به؛ لأن رد المثل في الديون بعد التضخم النقدي الكثير لا يتحقق به العدل الواجب؛ إذ المثلية منتفية في الحقيقة، وإن تحققت في الصورة. كما أن تغير القيمة عن وقت التعاقد تغيراً كبيراً يؤدي إلى ظلم أحد طرفي العقد بما لم تجر العادة بمثله، مما يستوجب تعديل الالتزام بما يحقق العدل وتحصل به مصلحة الطرفين⁽³⁵⁾.

يناقش هذا: بأن في رد القيمة وتعديل ثمن العقود الممتدة عند انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود انخفاضاً كبيراً ظلماً للمدين والملتزم له؛ أما المدين فيلزم برد أكثر مما أخذ، وأما الملتزم له فإنه يلزم بثمن زائد على ما تم عليه التعاقد لم يكن قد رضيه، وفي هذا ظلم له⁽³⁶⁾، وفيه تفويت للرضا الذي جعله الله شرطاً لإباحة التجارات على اختلاف أنواعه كما في قول الله سبحانه وتعالى: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا**

(32) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (1814/3/5، 2229).

(33) ينظر: الحوافز التجارية التسويقية وأحكامها في الفقه الإسلامي ص (27-30).

(34) ينظر: مراتب الإجماع ص (67).

(35) ينظر: البيان الختامي، التوصيات والمقترحات، للدورة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامي ص (4)، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي (341/8).

(36) ينظر: الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي ص (363).



أَمْوَالُكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ { (37).

إيجاب: بأنه ليس في إيجاب القيمة إلزاماً للمدين برد أكثر مما أخذ في الحقيقة، وإن كان زيادة من حيث العدد، وإنما فيه ضمان ما نقص من القيمة الشرائية التبادلية للنقود حال كونها في يد المدين⁽³⁸⁾، ويده يد ضمان فلا ظلم عليه. أما تعديل ثمن العقد في العقود المستمرة فليس فيه ظلم، بل فيه رفع الظلم عن الملتزم بالعقد؛ لأنه إنما رضي به قبل انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود، أما بعد هذا الانخفاض الكبير فإنه لا يرضى به. ومنعاً من حصول الظلم في الصورتين السابقتين فقد اقترح مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثانية عشرة⁽³⁹⁾ اللجوء أولاً إلى الصلح، وذلك باتفاق الطرفين عند سداد الدين الآجل على توزيع الفرق الناشئ عن التضخم النقدي بينهما بأي نسبة يتراضيان عليها، فإن تعذر الصلح، فيصيران إلى التحكيم، أو إلى القضاء.

2. أن انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود إذا كان كبيراً يُعَدُّ عيباً، فيكون هذا النقص مضموناً للدائن يجب تعويضه عنه⁽⁴⁰⁾. وطريق ذلك إيجاب القيمة في وفاء الديون، وتعديل ثمن العقد في العقود الممتدة بما يحصل به دفع هذا العيب عن الثمن. وقد ذكر الفقهاء نظائر لهذا الضمان يجمعها أنه إذا كان للأصل قيمة حين الأخذ وكان مثل الأصل لا قيمة له عند الرد أو نقصت قيمته فالواجب قيمته حين الأخذ⁽⁴¹⁾. **يناقش هذا:** بأن تضمين المدين نقص القيمة تحمिल له ما لا تسبب له فيه، وهذا ظلم له⁽⁴²⁾.

إيجاب: بأن يد المدين يد ضمان، فلا فرق بين النقص الذي هو سبب فيه والذي لا تسبب له فيه⁽⁴³⁾.

(37) سورة النساء، من آية: (29).

(38) ينظر: فتاوى الرملي (160/2).

(39) ينظر: البيان الختامي، التوصيات والمقترحات، للدورة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامي ص (2-3).

(40) ينظر: دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي ص (226)، البيان الختامي، التوصيات والمقترحات، للدورة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامي ص (2، 4).

(41) ينظر: البحر الرائق (154/3)، قواعد الأحكام (180/1)، المنشور في القواعد (337/2).

(42) ينظر: النقود وظائفها الأساسية وأحكامها الشرعية ص (496)، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي ص (363)، أحكام الأوراق النقدية والتجارية ص (580).

(43) ينظر: قواعد الأحكام (182/1)، المنشور في القواعد (323/2).



3. أن انخفاض القيمة الشرائية التبادلية إذا كان انخفاضاً كبيراً فسيترتب عليه حقوق ضرر كبير بالدائن يجب رفعه عنه إعمالاً لقاعدة الضرر يزال⁽⁴⁴⁾.

يناقش هذا: بأن من قيود العمل بهذه القاعدة أن الضرر لا يزال بضرر⁽⁴⁵⁾، وإزالة الضرر الحاصل بالتضخم النقدي عن الدائن يترتب عليه إلحاق الضرر بالمدين.

يجاب على هذا من وجهين:

أ. أن الممنوع من إزالة الضرر بالضرر، هو إزالة الضرر بضرر مثله أو أشد. أما إزالته بضرر أخف منه فإنه غير ممنوع بل مطلوب؛ لأن من القواعد المتفرعة على هذه القاعدة أن الضرر الأشد يزال بالأخف⁽⁴⁶⁾. ولا ريب أن في إيجاب القيمة في الديون والعقود الممتدة تخفيفاً للضرر؛ لأنه يتوزع على الطرفين، ولا يستقل بحمله أحدهما.

ب. أن تحميل المدين الضرر الناتج عن نقص القيمة له سبب، وهو أن يده يد ضمان، فيلزمه ضمان نقص قيمة الدين.

4. إن مما يستأنس به في القول بهذا القول مسألة وضع الجوائح⁽⁴⁷⁾.

يناقش هذا: أن هناك فرقاً بين الجوائح في الأموال وبين التضخم النقدي الذي يصيب الأوراق النقدية. وهو أن النقص في الجوائح داخل على عين المعقود عليه مباشرة أو على ما يؤثر فيها. ثم إن غاية ما في وضع الجوائح رجوع كل طرف بالذي له. أما التضخم النقدي ففيه تضرر أحد طرفي العقد بأمر خارج، وهو رخص النقود الثابتة في الذمة، فلا يعد ذلك جائحة؛ لأن انحطاط سعر العين بعد العقد عليها لا

(44) ينظر: البيان الختامي، التوصيات والمقترحات، للدورة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامي ص (2،4).

(45) ينظر: غمز عيون البصائر (283/1)، الأشباه والنظائر للسيوطي ص (87)، المنتور في القواعد (321/2).

(46) ينظر: غمز عيون البصائر (283/1)، الأشباه والنظائر للسيوطي ص (87)، المنتور في القواعد (321/2).

(47) ينظر: البيان الختامي، التوصيات والاقتراحات، للدورة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامي ص (4).



يثبت به شيء لمن انتقلت إليه بالعقد⁽⁴⁸⁾.

5. أن التضخم النقدي نقص يصيب الأموال لا يتمكن الناس من توقي آثاره مع تفاوتهم فيما يدخل عليهم من النقص بسببه، فمما يحصل به العدل توزيعه عليهم. وهو نظير ما ذكره فقهاء الحنابلة مما يعرف بالمظالم المشتركة: ((وهي النوائب التي تنزل بواحد ممن يجمعهم وصف مشترك فيتم تحميلها بالعدل على المشتركين))⁽⁴⁹⁾، وقد ذكروا لذلك صوراً عديدة⁽⁵⁰⁾.

أما حد التغير الكثير بنقص ثلث القيمة الشرائية التبادلية للنقود فلكون الثلث معتبراً في مسائل عديدة منها: مسألة الجوائح في الثمار⁽⁵¹⁾، ولقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «**الثلث كثير**»⁽⁵²⁾.

يناقش هذا: بأن الكثرة والقلة أمر نسبي في ذاته. وهو أيضاً مختلف في محله فما يكون كثيراً عند قوم لا يكون كذلك عند غيرهم، وما يكون قليلاً في التبرعات قد يكون كثيراً في المعاوضات. ولذلك يترك تقدير ذلك إلى العرف⁽⁵³⁾، فإن اختلف ولم ينضبط فالمرجع إلى القضاء في تقدير نسبة التغير الذي يستوجب تعديل الديون الآجلة.

أما وجه إخراج الودائع المصرفية من إيجاب رد القيمة في الديون، فلأنها تحت الطلب، فتركها عند المدين بكامل اختيار الدائن، ويمكنه سحبها وردها متى شاء⁽⁵⁴⁾.

(48) ينظر: إعلام الموقعين (339/2).

(49) ينظر: البيان الختامي، التوصيات والمقترحات، للدورة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامي ص(4).

(50) ينظر: الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام (370/5)، الفروع (399/2)، مطالب أولي النهى (54/2، 569).

(51) ينظر: توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من المعاملات ص (186-187)، أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض ص (130).

(52) رواه البخاري في كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس (1295)، مسلم كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث (1628).

(53) ينظر: توضيح أوجه اختلاف الأقوال في مسائل من المعاملات ص (188).

(54) ينظر: المصدر السابق ص (196).



❖ أدلة القول الرابع:

1. قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((مطل الغني ظلم))⁽⁵⁵⁾.

وجه الدلالة: أن الغني إذا أحرَّ وفاء الدين فإنه يكون ظالماً بذلك، والظالم لا محالة مستحق للعقوبة، فيكون ضامناً لما ترتب على ظلمه من انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود⁽⁵⁶⁾.

يناقش هذا: بأن كون المطل ظلماً لا يحل أن يلزم برد أكثر مما وجب في ذمته؛ لأنه ظلم له. والذي يفيد تسمية المطل ظلماً «إلزام المماطل بدفع الدين، والتوصل إلى ذلك بكل طريق: من إكراهه على الإعطاء، وأخذه منه قهراً، وحبسه، وملازمته. فإن الأخذ على يد الظالم واجب»⁽⁵⁷⁾.

2. قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((لَيَّ الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته))⁽⁵⁸⁾.

وجه الدلالة: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل اللّيّ، وهو المطل في وفاء الدين⁽⁵⁹⁾، إذا كان المدين واجداً مما يحل عرضه وعقوبته، ومن عقوبته تحميله ما ترتب على لّيّه من خسارة الدائن بانخفاض القيمة التبادلية للنقود⁽⁶⁰⁾.

يناقش هذا: بأن المماطل مستحق للعقوبة، وهي الحبس أو الضرب. أما إلزامه بأكثر مما وجب عليه فلا يدخل في الحديث؛ لاتفاق أهل العلم على أنه لم يرد في عقوبة المماطل غير الحبس، فإن أصّر عوقب بالضرب حتى يؤدي الواجب⁽⁶¹⁾.

(55) رواه البخاري في كتاب الحوالات، باب الحوالة، وهل يرجع في الحوالة؟ (2287)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني (1564).

(56) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (1712/3/5، 1846، 2185).

(57) طرح الشريب (163/6).

(58) رواه أبو داود في كتاب الأفضية، باب في الحبس في الدين وغيره (3628)، والنسائي في كتاب البيوع، باب مطل الغني (4693)، وابن ماجه في كتاب الصدقات،

باب الحبس في الدين والملازمة (2427). وصححه الحاكم ووافقه الذهبي مستدرک الحاكم (102/4)، وقد رواه البخاري معلقاً بصيغة التمريض في كتاب الاستقراض،

باب لصاحب الحق مقال ص (474)، وقد حسنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (62/5)، وموافقة الخثر الخبر (216/2-218).

(59) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة (لوا) ص (847).

(60) ينظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي (1847/3/5).

(61) ينظر: أحكام القرآن للجصاص (474/1)، التمهيد (289/18)، تبصرة الحكام (315/2)، الزواجر عن اقتراف الكبائر (199/2)، السياسة الشرعية لشيخ



3. القياس على ضمان العارية والوديعة فيما إذا تعدى من هي في يده، وكذلك ضمان المغصوب حيث يلزمهم في جميع ذلك ضمان ما طرأ من نقص العين⁽⁶²⁾. والقياس أيضاً على ضمان الغاصب منافع المغصوب مدة الغصب كما هو قول الجمهور⁽⁶³⁾.

يناقش هذا بما يأتي:

أ. أن القياس على ضمان العارية والوديعة والمغصوب قياس مع الفارق، فإن اليد في العارية والوديعة بعد تعدي من هي في يده يرتفع عنها وصف الأمانة فتصير اليد ضامنة بكل حال، وكذلك المغصوب مضمون على كل حال⁽⁶⁴⁾. أما مطل الديون فلا ينفي عن اليد وصف الأمانة.

يجاب على هذا: بأن المطل في الديون ظلم واعتداء على أهلها بمنعهم حقوقهم، فيصير المماطل ضامناً بالمنع، خارجاً عن حال الأمانة⁽⁶⁵⁾.

ب. أن القياس على ضمان الغاصب منافع المغصوب قياس مع الفارق، فإنه يشترط في المال المغصوب الذي تضمن منافعه أن يكون مما تجوز إجارتها والنقود لا تصح إجارتها⁽⁶⁶⁾.

❖ أدلة القول الخامس:

1. النظائر الفقهية في فقه المذاهب، والتي جرى فيها تعديل الالتزامات التعاقدية نتيجة تغيرات وأمر طارئة في عقود الإجارة، والمساقاة، والمزارعة.

الإسلام ابن تيمية ص (51).

(62) ينظر: تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية ص (304-305).

(63) ينظر: حاشية الدسوقي (443/3)، المنتور في القواعد (120/2)، كشاف القناع (112/2).

(64) ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (259/28).

(65) ينظر: المنتور في القواعد (104/1)، المغني (222/7).

(66) ينظر: المهذب (416/3)، مغني المحتاج (283/2، 286)، مطالب أولي النهى (60/4)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، التعويض عن الضرر في المماطلة، للدكتورين محمد الزرقا، محمد القرني، العدد (3)، ص (33-34).



ومن تلك النظائر:

الأول: فسخ عقد الإجارة إذا تعذر استيفاء المنفعة بسبب الطوارئ العامة: كالحرب، والخوف العام، وما أشبه ذلك⁽⁶⁷⁾. بل ذهب الحنفية إلى جواز الفسخ بالأعذار الخاصة كعجز أحد العاقلين عن المضي في موجب عقد الإجارة إلا بتحمل ضرر زائد⁽⁶⁸⁾. كما ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - إلى أنه إذا نقصت المنفعة المعقود عليها فإنه ينقص من الأجرة بقدر ما نقصت المنفعة⁽⁶⁹⁾.

الثاني: تعديل العقود على الثمار بسبب الجوائح التي جاء الأمر بوضعها، وذلك بإسقاط ما يقابل الهالك من الثمار من ثمن العقد⁽⁷⁰⁾.

2. أن انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود إذا كان كبيراً مفاجئاً فإنه سيلحق ضرراً كبيراً بأحد طرفي العقد. ومن القواعد الفقهية أن الضرر يزال، وطريق إزالته هنا هو بتعديل العقد بما يتناسب مع التغير في قيمة النقود، ويوزع الخسارة على الطرفين⁽⁷¹⁾.

❖ أدلة القول السادس :

حجة هذا القول تعارض أدلة القول بوجوب رد المثل مع أدلة القول بوجوب رد القيمة. «فالقول برد المثل يؤدي إلى تضييع أموال الناس وإلحاق الظلم بهم، والقول برد القيمة يؤدي إلى تحطيم النقود الإلزامية، وحل الربا الذي تتعامل به البنوك الربوية، وغير ذلك»⁽⁷²⁾.

(67) ينظر: بدائع الصنائع (196/4)، الفواكه الدواني (115/2)، نهایة المحتاج (248/4، 323/5)، كشف القناع (413/3، 14/4)، المحلى (187/8).

(68) ينظر: المبسوط (159/15)، البحر الرائق (40/8).

(69) ينظر: مجموع الفتاوى (153/30، 289)، الاختيارات للبعلي ص (262).

(70) ينظر: مجلة المجمع الفقهي الإسلامي (338/8).

(71) ينظر: مجلة المجمع الفقهي الإسلامي (339-340).

(72) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي للدكتور شبير ص (198).



✓ الترجيح:

بعد هذا العرض لأقوال أهل العلم في هذه المسألة، فالذي يترجح:

أنه إذا كان التضخم النقدي غير متوقع، يلحق الدائن به ضرر زائد على الحد المعتاد الذي يتغابن الناس بمثله، فإنه يجب على المدين رد قيمة ما ثبت في ذمته للدائن، في كل الديون التي لا يتمكن من أخذها، تداركاً لانخفاض القيمة التبادلية. أما ما يمكنه تداركه بأخذه قبل تدهور قيمته والمدين باذل كالنقود المصرفية فإن الواجب رد المثل.

أما ما يتعلق بتعديل العقود والالتزامات الآجلة الممتدة فكذاك يجب تعديلها بما يدفع الضرر عن الملتزم ولا يحجف بالملتزم له، ولكل واحد منهما الفسخ إذا لم يرض بالتعديل. وفي هذه الحال لا بد من الصلح، فإن تعذر فالمرجع إلى التحكيم أو القضاء لحل هذا الإشكال.

أما تقدير ما يتغابن به الناس فالمرجع فيه إلى العرف، فإن اختلفت وتفاوتت فالمرجع في تقديره وحده إلى أهل الخبرة من أهل الاقتصاد والمال.

أما وقت اعتبار القيمة في الديون والعقود الممتدة فقيمتها يوم العقد، وذلك لعدة وجوه:

أولاً: أن يوم العقد هو اليوم الذي اشتغلت به ذمة المدين.

ثانياً: أن يوم العقد هو الوقت الذي تراضى فيه الطرفان على قدر الدين.

ثالثاً: أن يوم العقد هو يوم دخول القرض والصدّاق المؤجل⁽⁷³⁾، وما أشبه ذلك في ضمان المدين.

رابعاً: قياساً على قول من يقول باعتبار القيمة في رخص النقود الاصطلاحية الفلوس حيث اعتبروا القيمة

يوم العقد⁽⁷⁴⁾.

(73) ينظر: الفتاوى الهندية (314/1)، تحفة المحتاج (480/4)، كشاف القناع (142/5).

(74) ينظر: مجموعة رسائل ابن عابدين، تنبيه الرقود (56/2)، مواهب الجليل (340/4)، كشاف القناع (314/3).



المبحث الرابع: اتفاق المتعاقدين على مراعاة التضخم النقدي عند إنشاء الدين

تُعَدُّ الأوراق النقدية من أكثر أنواع النقود التي تعامل بها الناس تعرضاً لتقلب قيمتها وتغيرها، حتى صار التضخم النقدي بمعدلاته المتفاوتة المختلفة وصفاً ملازماً للأوراق النقدية قلَّ أن تسلم منه. ولا ريب أن هذا يؤثر على التعاملات الجارية بهذه العملات.

ويظهر أثر التضخم النقدي جلياً في المدفوعات المؤجلة بأنواعها: من الديون، والقروض، والبيوع الآجلة، والعقود الممتدة، وغير ذلك، حيث تختلف القيمة الشرائية التبادلية للنقود لهذه المدفوعات، فتتقص قيمتها في يوم الوفاء عنها في يوم عقدها والالتزام بها. ولذلك فقد اقترح الاقتصاديون وسائل متعددة لتخفيف آثار التضخم النقدي على المدفوعات المؤجلة.

ومن تلك الوسائل التي يقصد من ورائها تخفيف آثار التضخم النقدي على المدفوعات المؤجلة: اتفاق المتعاقدين على مراعاة التضخم النقدي عند إنشاء الدين، بحيث تحفظ القيمة الشرائية التبادلية للنقود للمدفوعات المؤجلة من النقص.

وطريقة ذلك أن يتضمن العقد شرطاً يضمن به المدين أو من عليه الحق ما يطرأ من نقص في القيمة التبادلية للنقود الورقية التي جرى عليها التعاقد. وهذه الطريقة تعرف في علم الاقتصاد بالربط القياسي، سواء كان التضخم النقدي متوقعاً أو غير متوقع.

ومما ينبه إليه في مسألة اتفاق طرفي العقد على مراعاة التضخم النقدي عند إنشاء الدين: بيان الفرق بينها وبين ما سبق بحثه في مسألة إيجاب القيمة في الديون والقروض والمدفوعات المؤجلة، إذا طرأ التضخم النقدي.

وهذه الفروق تتلخص في النقاط التالية:

1. أن مسألة اتفاق طرفي العقد مبنية على أساس الاشتراط في العقد، أما مسألة إيجاب القيمة فلا اشتراط فيها، بل هي معالجة واقع حال قائمة لم تضبط بشروط عقدية.



2. أن مسألة اتفاق طرفي العقد يعوّض فيها الدائن مهما كانت نسبة انخفاض القيمة الشرائية التبادلية للنقود، أما مسألة إيجاب القيمة فلا يعوض نقص القيمة التبادلية إلا إذا كان يلحق الدائن والمستحق به ضرر يّين.
3. أن مسألة اتفاق طرفي العقد يُدفع فيها ضرر التضخم النقدي بالاشتراط، أما مسألة إيجاب القيمة فيُدفع فيها ضرر التضخم النقدي من طريق التحكيم والقضاء.

المبحث الخامس: أثر المماطلة في وفاء الدين إذا طرأ التضخم النقدي

تقدم في مبحث أثر التضخم النقدي في وفاء الديون أن من الفقهاء من ذهب إلى أن المماطلة في وفاء الدين توجب على المماطل رد قيمة الدين، فيما إذا طرأ التضخم النقدي أو زادت نسبته.

واستدلوا لذلك بثلاثة أدلة:

1. قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((مطل الغني ظلم)).
 2. قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : ((لَيَّ الْوَاجِد ظَلَمَ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ)).
 3. القياس على ضمان الوديعة فيما إذا تعدى القابض لها، وكذا القياس على ضمان الغاصب منافع المغصوب.
- وقد تقدم بيان هذه الأدلة وما ورد عليها من مناقشات.
- وتبين مما تقدم أن القائلين بوجوب أداء قيمة ما ثبت في الذمة إذا طرأ التضخم النقدي لم يعتبروا المماطلة شرطاً لذلك، وأن القائلين بوجوب أداء المثل مطلقاً لم يعتبروا للمماطلة أثراً.
- والذي يظهر أن القول بأن للمماطلة أثراً في وفاء الدين إذا طرأ التضخم النقدي ليس قولاً خاصاً بمعالجة آثار التضخم النقدي، بل هو في الحقيقة توظيف للقول بجواز إلزام المدين الموسر بتعويض الدائن عن ضرر المماطلة، عقوبة له على ظلمه وعدوانه.

وقد ذهب أكثر أهل العلم المعاصرين إلى أنه لا يجوز إلزام المدين الموسر بتعويض الدائن عن ضرر المماطلة. وإلى



هذا انتهى قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة عام 1410هـ⁽⁷⁵⁾.

✓ **الراجع:**

أنه لا أثر للمماثلة في وفاء الدين إذا طرأ التضخم النقدي، بل الواجب رد قيمة ما ثبت في ذمة المدين سواء ماطل أو لم يماطل، وقد تقدم ذكر أدلة هذا القول، ووجه ترجيحه، والله أعلم.

(75) ينظر: المصادر السابقة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي (6/1/262-264، 334-335، 448).